

أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

**The impact of governance on private investment in Algeria an econometric study for the period (1996-2020) using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)**

د. جميلة صحراوي \*

جامعة المدية، الجزائر، sahraoui.djam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/02؛ تاريخ القبول: 2022/05/11؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، بحيث غلب فيها الأثر السلبي على الأثر الإيجابي، ففي المدى القصير أثر كل من مؤشري فعالية الحكومة والجودة التنظيمية سلبا على الاستثمار الخاص بينما أثر مؤشر سيادة القانون بشكل إيجابي، أما بقية المؤشرات فلم يكن لها أي تأثير، أما في المدى الطويل فأثر كل من مؤشري مراقبة الفساد والجودة التنظيمية سلبا على الاستثمار الخاص، أما مؤشر فعالية الحكومة فكان له تأثير سلبي وإيجابي في الفترة  $t$  و  $t-1$  على الترتيب، وأثر مؤشر التصويت والمساءلة بشكل إيجابي على الاستثمار الخاص أما بقية المؤشرات لم يكن لها أي تأثير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص؛ الحوكمة؛ نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

**Abstract:**

This study aimed to measure the impact of the governance indicators on private investment in Algeria during the period (1996-2020) using the ARDL model.

The study concluded that there is a short and long term relationship between the variables, where the negative impact outweighed the positive impact, In the short term, both indicators of government effectiveness, In the long term, both the indicators control of corruption and regulatory quality have a negative impact on private investment, while the government effectiveness indicator had a negative impact in period t and a positive impact in period t-1, and the voice and accountability had a Positive impact on private investment, while the rest of the indicators had no impact.

**Key words:** private investment; governance; Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

### المقدمة:

في مطلع التسعينات قامت العديد من الدول بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي ركزت في أغلبها على الاهتمام بالمحددات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، غير أن النتائج التي توصلت إليها لم تكن على نفس التوقعات، الأمر الذي دفع بعدد من خبراء المنظمات الدولية إلى إعادة النظر في برامج الإصلاح حيث توصلوا إلى وجوب التركيز كذلك على المحددات غير الاقتصادية لتحقيق النمو والتي على رأسها الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة.

والجزائر من بين هذه الدول فبالرغم من إعادة هيكلة اقتصادها الوطني على اثر توجيهها لاقتصاد السوق واهتمامها بالقطاع الخاص، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المنتظر، الأمر الذي تطلب منها البحث عن مكامن النقص، ما دفعها إلى الاهتمام بمبادئ الحوكمة الرشيدة التي تقتضي ضرورة الإصلاح المؤسسي جنبا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي.

الإشكالية الرئيسية: بناء على ما سبق من تقديم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هو أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1996-2020)؟

فرضية الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضية التالية:

تؤثر الحوكمة سلبا على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار الخاص الذي يعتبر عامل أساسي لخلق الثروة ورفع معدل النمو الاقتصادي، والبحث عن طبيعة أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص، لها أهمية بالغة في توجيه سياسة الدولة من أجل تعزيز أسس الحكم الرشيد والرفع من معدل نمو الاستثمار الخاص ومنه الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد قنوات تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الخاص من الناحية النظرية.
- نمذجة العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1996-2020).

## المحور الأول: الإطار النظري

### 1. مفهوم الحوكمة:

تعرف الحوكمة على أنها عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلقة بالإدارة وبتحسين السياسات وتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية والشفافية لتحقيق التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.

2. مؤشرات الحوكمة: وفقا لمعهد البنك الدولي، فإن هناك أكثر من 140 مقياسا لمؤشرات الحوكمة متاحا للاستخدام في عام 2006<sup>(2)</sup>، إلا أن المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي هي أكثر المؤشرات مصداقية ودقة في قياس جودة الحكم وهي:

(1) World Bank, **Governance & development**, Washington, 1992, P01. Disponible sur le sit web : <https://doi.org/10.1596/0-8213-2094-7>, date de consultation: 15/10/2021

(2) خضري ياسمين، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، مصر، 2014، ص4.

1.2 مؤشر التصويت والمساءلة (**Voice and accountability**): هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات، وقدرتهم في محاسبة المسؤولين عن نتائج القرارات التي يتخذونها، وحرية التعبير والرأي.<sup>(1)</sup>

2.2 مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ( **Political stability and absence of violence**): و يقيس هذا المؤشر مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها باستخدام طرق غير دستورية أو طرق عنيفة، بما في ذلك الإرهاب.<sup>(2)</sup>

3.2 مؤشر فعالية الحكومة (**Government effectiveness**): يبين هذا المؤشر قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة، وتنظيمها وتطبيقها بوجود نظام إداري ومؤسسي يتصف بالكفاءة العالية، والشفافية وعدم تأثره بالضغوط السياسية.<sup>(3)</sup>

4.2 مؤشر الجودة التنظيمية (**Regulatory quality**): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات واللوائح السليمة.<sup>(4)</sup>

5.2 مؤشر سيادة القانون ( **Rule of law**): لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية التي تعتمد سيادة وحكم القانون فيما على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، واحترام حقوق الإنسان.<sup>(5)</sup>

6.2 مؤشر مراقبة الفساد (**Control of corruption**): يقيس هذا المؤشر مدى استغلال الهيئات العامة لسلطتها لتحقيق مكاسب شخصية، ومدى ثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة إلى مدى انتشار أشكال الفساد بأنواعه

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 1997، ص.35. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.pogar.org> تاريخ الإطلاع: 2021/10/20.

(2) Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. **Governance Matters VII: Aggregate And Individual Governance Indicators 1996-2007**, world bank :washington, 2008, PP 7-8.

(3) البسام بسام عبد الله، الحوكمة الرشيدة- حالة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدنان 68-67، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 186.

(4) البسام بسام عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 191.

(5) مولاي لخضر، عبد الرزاق السايح بوزيد، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 289.

الأربعة وهي: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، وعقبة الفساد في وجه الأعمال التجارية ومدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الجهات الرسمية والقضاة ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمة المدنية.<sup>(1)</sup>

### 3. مفهوم الاستثمار الخاص:

يعرف الاستثمار عموماً على أنه إنفاق الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من ورائها عائد في المستقبل<sup>(2)</sup>، ويقسم الاستثمار حسب الجهة المالكة للأصول إلى استثمار عمومي تابع للدولة واستثمار خاص يقوم به فرد أو شركة خاصة.<sup>(3)</sup>

### 4. قنوات تأثير الحوكمة على الاستثمار الخاص:

سننظر إلى تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الخاص فيما يلي:

#### 1.4 تأثير مؤشر التصويت والمساءلة على الاستثمار الخاص:

يعتبر إشراك القطاع الخاص في إدارة الحكم أمراً ضرورياً، نتيجة العلاقة الإيجابية القوية بينه والنمو الاقتصادي، كما أن المساءلة تساهم في حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.<sup>(4)</sup> إضافة إلى أن الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين من شأنها تقليص حالة

(1) الشهبان نوفل قاسم علي، مقومات الحكم الراشد في التنمية، دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 04، جامعة الموصل العراق، 30 جوان 2008، ص 55.

(2) الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، الشهاوي طارق مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 18.

(3) عبد الله عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية: دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 22.

(4) الصاوي علي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية، عمان، 2009، ص 08.

عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، ما يسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية الأمر الذي يرفع من مستوى الاستثمار الخاص.<sup>(1)</sup>

#### 2.4 تأثير مؤشر سيادة القانون على الاستثمار الخاص:

هناك علاقة قوية بين سيادة القانون والاستثمار الخاص فسيادة القانون في البلد تساعد على توفر بيئة مناسبة للاستثمار تزيد من معدل النمو من جهة وتضمن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة والنمو بين أفراد المجتمع.<sup>(2)</sup>

إن بيئة الأعمال تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني، لأن الأعمال هي تصرفات قانونية، بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع موردين أو إبرام العقود، كما أن أمن حقوق الملكية يزيد الحافز للقيام بأعمال جديدة<sup>(3)</sup> أما الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية.<sup>(4)</sup>

#### 3.4 تأثير مؤشر فاعلية الحكومة على الاستثمار الخاص:

تتمثل فاعلية الحكومة في أهم آليات تأثير الأنظمة التشريعية والقانونية على الاستثمار الخاص، حيث أن الإصلاح المؤسسي والتشريعي والقانوني يساهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستوى الاستثمار الخاص.

#### 4.4 تأثير مؤشر الاستقرار السياسي على الاستثمار الخاص:

في ظل الاستقرار السياسي تتسع دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في

(1) بن حسين ناجي، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية- بحوث تطبيقية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، جوان 2009، ص 78.

(2) Knack, S., & Keefer, p. **Institutions And Economic Performance : Cross-Country Test Using Alternative Institutional Measures**, Economics and politics , Vol 7, No 3, november 1995, pp. 207-227.

(3) زلديري بلقاسم، بلحسن هواري، أثر المدخل المؤسسي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية المنعقدة خلال الفترة 05-04 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2006، ص 08.

(4) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، (2010-2009)، ص 143.

البلد، وبانعدام الأمن والسلام تتعطل المشاريع الاقتصادية، ويحدث تسرب لرؤوس الأموال إلى الخارج ( هجرة المستثمرين المحليين)، إفلاس الشركات، إغلاق البنوك والمحلات التجارية.<sup>(1)</sup>

#### 5.4 تأثير مؤشر الأطر التنظيمية على الاستثمار الخاص:

لكي يتم تفعيل دور الاستثمار الخاص في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين جودة اللوائح والتنظيمات في الدولة خاصة المرتبطة بتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وحماية حقوق الدائنين.<sup>(2)</sup>

#### 6.4 تأثير مؤشر مراقبة الفساد على الاستثمار الخاص:

تعتبر مكافحة ومراقبة الفساد من الشروط المهمة لتطور ونمو الاستثمار الخاص ذلك أن الفساد يضعف الحافز على الاستثمار لأن رجال الأعمال تقع عليهم أعباء إضافية، كتكاليف دفع الرشاوى، فقد أفادت دراسة للباحث (ماورو) إلى أن الفساد يؤدي إلى خفض الاستثمار، حيث لاحظ أن الفساد في 67 دولة أعاق الاستثمار وأضع فرص التنمية.<sup>(3)</sup>

وجدت بعض الدراسات أن انخفاض مؤشر الفساد من 4 إلى 6 درجات يؤدي إلى زيادة قدرها 4% في معدل الاستثمار، وإذا ارتفع الفساد بنقطة مئوية واحدة يتقلص معدل الاستثمار بنحو 11%، كما أوضحت هذه الدراسات أن البلدان التي ينتشر فيها الفساد بشكل معتبر ترتفع فيها تكلفة الاستثمار بنحو 20% مقارنة بالمجتمعات الأقل فساداً.<sup>(4)</sup>

(1) زروم عبد الحميد، محمد علي، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، مجلة الاسلام في آسيا، المجلد 10، العدد 2، ماليزيا، ديسمبر 2013، ص 55.

(2) صفيح صادق، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2015-2014)، ص 150.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الراشد، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 1997، ص 47. متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.undp-aciaci.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>  
تاريخ الاطلاع: 05/10/2021.

(4) فريد مي، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مصر، 2006، ص 226.

## المحور الثاني: التحليل القياسي

### أولاً: وصف متغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من سنة 1996 إلى غاية 2020، وتستخدم بيانات سنوية بعدد 25 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث تم الحصول على هذه البيانات من موقع وزارة المالية وموقع البنك الدولي العالمي.

#### 1. وصف متغيرات النموذج

من أجل دراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) تم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$INP_t = \beta_0 + \beta_1 CC_t + \beta_2 GE_t + \beta_3 PS_t + \beta_4 RQ_t + \beta_5 RL_t + \beta_6 VA_t + \varepsilon_t$$

حيث إن:

**INP**: يمثل المتغير التابع وهو الاستثمار الخاص تم تقديره على أساس الفرق بين إجمالي رأس المال ونفقات التجهيز مقدر بالمليار دينار.

أما المتغيرات المستقلة فهي ستة متغيرات والتي تمثل مؤشرات الحوكمة وهي:

**CC**: مراقبة الفساد، **GE**: فعالية الحكومة، **PS**: الاستقرار السياسي وغياب العنف، **RQ**: الجودة التنظيمية، **RL**: سيادة القانون، **VA**: التصويت والمساءلة.

#### 2. تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1996-2020)

قبل القيام بقياس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الخاص نقوم بتحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

##### 1.2 تطور الاستثمار الخاص:

نلاحظ من الشكل رقم (01) أن حجم الاستثمار الخاص كان ضئيلاً خلال الفترة 1996 إلى غاية سنة 2000، ويعود ذلك إلى الأزمة الأمنية، غير أنه خلال بقية الفترة 2000-2020 تزايد حجم الاستثمار الخاص، نتيجة سياسة الاستثمار التي انتهجتها الحكومة من أجل فتح المجال أمام القطاع الخاص وإشراكه في تنمية الاقتصاد الوطني.





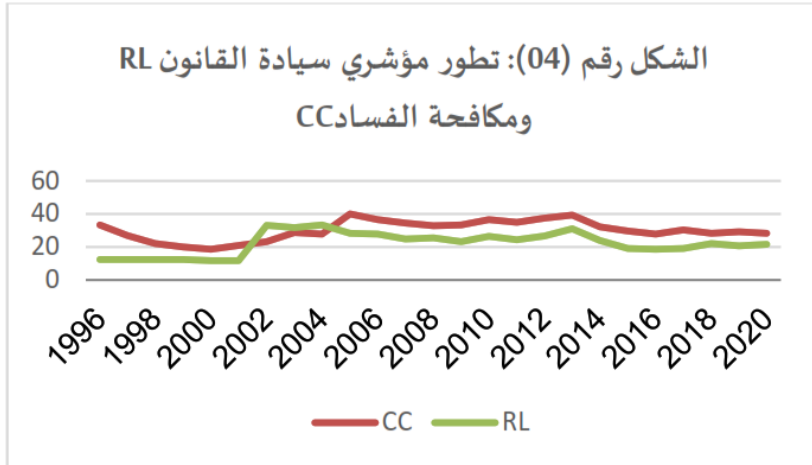
ملحوظا بالمقارنة مع مؤشر فعالية الحكومة GE الذي عرف نوعا من الاستقرار، ويفسر ذلك أن هناك توجه إيجابي من قبل الحكومة في تطبيق اللوائح والأنظمة المعتمدة من قبل.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي، باستخدام برنامج Excel

#### 4.2 تطور مؤشري سيادة القانون RL ومكافحة الفساد CC :

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن كلا من المؤشرين عرفا انخفاضا خلال الفترة (2002-1996) بسبب الأزمة السياسية، كما عرفا تحسنا خلال الفترة (2002-2014) التي تزامنت مع العديد من الإصلاحات، أما خلال الفترة (2014-2020) فقد عرفا كلا من المؤشرين تراجعاً دلالة على عدم كفاية الإصلاحات المعتمدة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي، باستخدام برنامج Excel

#### 3. استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال الجدول رقم (1) اتضح بأن المتغيرات مستقرة عند المستوى (0) وعند الفرق

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام اختبار (KPSS)

القرار	الفروقات الأولى (1st difference)			عند المستوى (At Level)			المتغير
	Prob	ADF(tab)	ADF(cal)	Prob	ADF(tab)	ADF(cal)	
(0)				0,001	1,959	3,566	<b>Inp</b>
(1)	0,000	1,956	4,928	0,862	1,955	0,562	<b>Cc</b>
(1)	0,000	1,956	4,308	0,186	2,991	2,278	<b>Ge</b>
(1)	0,000	1,956	5,054	0,271	2,991	2,033	<b>Ps</b>
(1)	0,000	1,956	5,085	0,228	2,991	2,179	<b>Rl</b>
(1)	0,000	1,956	5,496	0,288	2,991	2,01	<b>Rq</b>
(1)	0,000	1,956	3,693	0,693	2,991	0,0647	<b>Va</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الأول<sup>(1)</sup>، ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. في هذه الدراسة تم استخدام اختبار (KPSS)<sup>(1)</sup> لفحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهو اختبار يستخدم في حالة انخفاض عدد المشاهدات.

### ثانياً: تقدير نموذج ARDL

لغرض اختبار فرضيات الدراسة يتم استخدام نموذج ARDL، لكن يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية لغرض التأكد من صحة النموذج.

#### 1. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL:

لدراسة صلاحية النموذج المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات وهي:

##### 1.1 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

قبل القيام باختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج (UVAR) حيث تم استخدام معيار Schwarz، مع افتراض وجود حد ثابت فقط وتحديد ثلاث (3) فترات كحد أقصى للتأخير، فتحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (2) أدناه.

(1) Kwiatkowski, D., Phillips, P., Schmidt, P., & Shin, Y, **Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?**, journal of econometrics, No 54, 1992, pp. 159-178.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.570007	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أعلاه أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (6,57) أكبر من القيمة الحرجة المقترحة من طرف الاقتصادي Pesaran عند مستويات المعنوية (1%، 5%)، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذه القيم الحرجة إذا كان حجم العينة صغير (أقل من 80 مشاهدة)، وإنما نعتد على القيم الحرجة لـ Narayan<sup>(1)</sup> والمساوية لـ (3.56) عند مستوى المعنوية (1%)، على التوالي وهي أقل من القيمة المحسوبة لـ F-statistic، ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

2.1 اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية في النموذج، تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey: LM test).

من خلال نتائج الجدول أدناه يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.0845 وهي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	3.666715	Prob. F(1,10)	0.0845
Obs*R-squared	6.439087	Prob. Chi-Square(1)	0.0112

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

(1) Narayan, P. **The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests**, Applied Economics, Vol 37, No 17, 2005, pp. 1979-1990.

### 3.1 اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

من خلال الجدول رقم(4) يشير اختبار (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0,946 تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (4): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج

#### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.004654	Prob. F(1,21)	0.9463
Obs*R-squared	0.005096	Prob. Chi-Square(1)	0.9431

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

### 4.1 اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج: لاختبار صحة الشكل الخطي

للمنموذج المقدر نستخدم اختبار Ramsey، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

	Value	df	Probability
t-statistic	2.150023	10	0.0571
F-statistic	4.622599	(1, 10)	0.0571
Likelihood ratio	9.119594	1	0.0025
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	283668.1	1	283668.1
Restricted SSR	897323.1	11	81574.83
Unrestricted SSR	613655.0	10	61365.50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

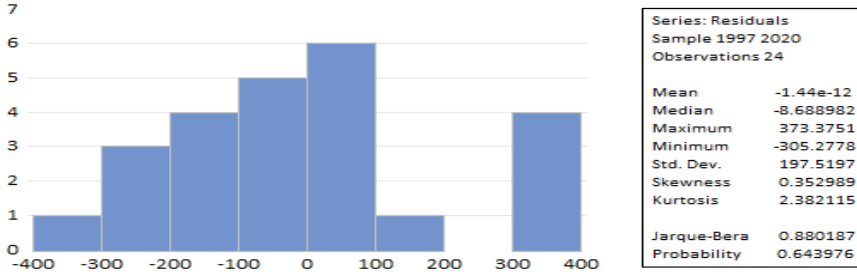
من خلال نتائج الجدول رقم(5) تم رفض فرضية عدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0,057 التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5% .

### 5.1 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

من الشكل رقم (05) تم قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع

التوزيع الطبيعي؛ فقيمة احتمال اختبار Jarque-Bera المساوية لـ 0.64 أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

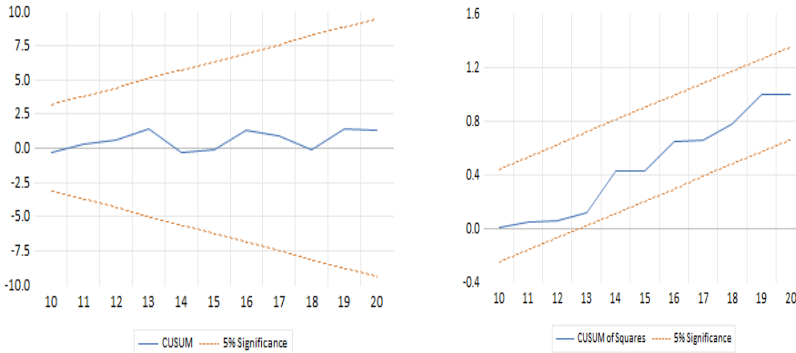


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

### 6.1 اختبار استقرار النموذج (Test de Stabilité):

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، حيث نلاحظ من الشكل رقم (06) أدناه أن منحني كل من الاختبارين يعبر وسط الحدين الحرجين مشيراً إلى الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقر في الأجل الطويل والأجل القصير.

الشكل رقم (06): اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews. 12

بعد إجراء كل هذه الاختبارات تم التأكد من تحقق كل الشروط التي تثبت صحة النموذج، والتي تمكن من تقدير النموذج للكشف عن العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

## 2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

يوضح الجدول رقم (6) أدناه نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في المدى القصير والذي يشمل معاملات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات.

يظهر معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (-1) coin eq سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 1% (0.0000) والذي يساوي (-0.74)، وهذا دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، بالتالي هذا يدعم نتائج اختبار الحدود، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 74.79% من اختلالات توازن الاستثمار الخاص في الأجل الطويل.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية في الأجل القصير حيث أن:

- مؤشر فعالية الحكومة GE يؤثر بشكل معنوي سالب على الاستثمار الخاص معنى ذلك أن أداء الحكومة يؤثر بشكل سلبي في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع الواقع حيث يوجد الكثير من التعقيدات والإجراءات المتشابكة التي يواجهها المستثمر أثناء طلب الخدمة من إدارته .

الجدول رقم (6): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GE)	-68.85573	14.36594	-4.792985	0.0006
D(CC)	5.173030	14.18937	0.364571	0.7223
D(RL)	44.37968	11.59473	3.827573	0.0028
D(RQ)	-65.77264	13.03124	-5.047305	0.0004
D(VA)	36.77904	27.38251	1.343158	0.2063
CoIntEq(-1)*	-0.747934	0.080648	-9.274015	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

- مؤشر سيادة القانون RL يؤثر بشكل معنوي إيجابي على الاستثمار الخاص ويفسر ذلك بالمساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدها الجزائر في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، فيما يتعلق بنزع الملكية والتأميم وفسخ العقود، الأمر الذي أعطى الثقة للمستثمر وقلل من حالة عدم التأكد المرتبطة بالمعاملات في الاقتصاد الجزائري على المدى القصير.

- مؤشر الجودة التنظيمية RQ يؤثر بشكل معنوي سالب على الاستثمار الخاص وهذا يرجع إلى تعقد الإجراءات الإدارية في الجزائر والإفراط فيها لاسيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب بالإضافة إلى ممارسة أكبر المسؤولين في القطاع العام للبيروقراطية وإقصائهم للمنافسة الشريفة.

- أما بقية المؤشرات: مراقبة الفساد CC ، التصويت والمساءلة VA والاستقرار السياسي ومكافحة العنف PS فليس لها تأثير على الاستثمار الخاص في المدى القصير.

### 3. نتائج تقدير الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تقدير الأجل الطويل لعلاقة مؤشرات الحوكمة بالاستثمار الخاص حيث نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INP(-1)	0.252066	0.160311	1.572349	0.1442
GE	-68.85573	28.08404	-2.451774	0.0321
GE(-1)	55.38272	22.13870	2.501625	0.0294
CC	5.173030	36.50159	0.141721	0.8899
CC(-1)	-68.67293	25.66909	-2.675316	0.0216
PS	28.23978	33.63015	0.839716	0.4189
RL	44.37968	25.73827	1.724268	0.1126
RL(-1)	-24.61636	18.68866	-1.317181	0.2146
RQ	-65.77264	22.67679	-2.900439	0.0144
RQ(-1)	-61.06039	25.59850	-2.385311	0.0362
VA	36.77904	44.78864	0.821169	0.4290
VA(-1)	219.4683	66.76837	3.287011	0.0072
C	1209.775	596.9779	2.026499	0.0677

R2=0.991	F-Statistic=106.65	Prob(F-Statistic)=0.000
----------	--------------------	-------------------------



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.12

- أن النموذج معنوي ومقبول إحصائيا، وذلك من خلال قيمة احتمالية F-statistic التي هي أقل من 0.05 عند مستوى المعنوية 5%.

- أثر مؤشر فعالية الحكومة GE في بداية الفترة t بشكل سلبي ومعنوي وهذا يتوافق مع أثره في المدى القصير، بينما أثر بشكل إيجابي ومعنوي عند فترة الإبطاء (t-1) على الاستثمار الخاص في المدى الطويل، وهذا معناه أن أداء الحكومة يكون متأخر من حيث الفعالية وهذا ما يتوافق مع الواقع في الجزائر حيث أن هناك تأخر بين إصدار القانون وتطبيقه بسبب عدم الوضوح في آليات التطبيق في المدى القصير لتتضح هذه الآليات تدريجيا في المدى الطويل.

- أثر مؤشر مراقبة الفساد CC بشكل سلبي ومعنوي عند فترة الإبطاء (t-1) على الاستثمار الخاص وهو ما كان متوقعا حيث أنه بالرغم من الإصلاحات والتشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد، إلا أنه لازال يسجل مستويات عليا، الأمر الذي يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار من خلال انعدام الثقة.

- أثر مؤشر الجودة التنظيمية RQ بشكل سلبي ومعنوي عند الفترة t وعند فترة الإبطاء (t-1) على الاستثمار الخاص وهو يتوافق مع تأثيره في المدى القصير .

- أثر مؤشر التصويت والمساءلة VA عند فترة الإبطاء (t-1) بشكل إيجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص، يفسر ذلك ربما بالقضايا الأخيرة المتعلقة بمساءلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين المتورطين في المساس بأمن الدولة ونهب الممتلكات العامة الأمر الذي حسن من مستوى ثقة المستثمر في الدولة.

أما فيما يخص كل من مؤشر الاستقرار السياسي PS وسيادة القانون RL فليس لها تأثير على الاستثمار الخاص في المدى الطويل حيث أن معاملاتها غير معنوية إحصائيا.

### خاتمة:

من خلال دراستنا لأثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الخاص خلال الفترة (1996-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL توصلنا

إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، بحيث غلب فيها الأثر السلبي على الأثر الإيجابي.

- أثر مؤشر فعالية الحكومة GE على الاستثمار الخاص في المدى القصير والطويل معا، حيث أثر بشكل سلبي ومعنوي في المدى القصير، وهذا توافق مع أثره في المدى الطويل في بداية الفترة (t) وهذا يتطابق مع فرضية الدراسة، بينما أثر بشكل إيجابي ومعنوي عند فترة الإبطاء (t-1)، وهذا معناه أن أداء الحكومة يكون متأخر من حيث الفعالية بحيث يكون له تأثير سلبي في البداية ثم يتحول إلى تأثير إيجابي بعد مرور فترة من الزمن وهذا ما يتوافق مع الواقع في الجزائر، الذي يتميز بالتأخر بين إصدار القانون وتطبيقه، بسبب عدم الوضوح في آليات التطبيق في المدى القصير لتتضح هذه الآليات تدريجيا في المدى الطويل.

- مؤشر مراقبة الفساد CC لم يؤثر على الاستثمار الخاص في المدى القصير ولكنه أثر في المدى الطويل بشكل سلبي ومعنوي وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة، حيث أنه بالرغم من الإصلاحات والتشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد، إلا أنه لا زال يسجل مستويات عليا ما أثر سلبا على مناخ الاستثمار.

- مؤشر سيادة القانون RL أثر بشكل إيجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص في المدى القصير وهذا يتنافى مع فرضية الدراسة، ويفسر ذلك بالمساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية في التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، غير أن هذه الإصلاحات لم تكن كفيلة لتجعل تأثيره يمتد إلى المدى الطويل.

- مؤشر الجودة التنظيمية RQ أثر بشكل سلبي ومعنوي على الاستثمار الخاص في المدين القصير والطويل معا وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة، وهذا يرجع إلى تعقد الإجراءات الإدارية في الجزائر والإفراط فيها لاسيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب بالإضافة إلى ممارسة أكبر المسؤولين في القطاع العام للبيروقراطية وإقصائهم للمنافسة الشريفة.

- مؤشر التصويت والمساءلة VA لم يؤثر على الاستثمار الخاص في المدى القصير، لكنه

أثر في المدى الطويل بشكل إيجابي ومعنوي وهذا يتنافى مع فرضية الدراسة، الأمر الذي يمكن تفسيره بالقضايا الأخيرة المتعلقة بمساءلة ومحاسبة المسؤولين الحكوميين المتورطين في المساس بأمن الدولة ونهب الممتلكات العامة، هذا حسن من مستوى ثقة المستثمر في الدولة وأثر إيجابا على الاستثمار الخاص على المدى الطويل.

- أما مؤشر الاستقرار السياسي فلم يكن له تأثير على الاستثمار الخاص لا في المدى القصير ولا في الطويل وهو ما لم يكن متوقعا.

**التوصيات:** على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- بما أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد، لابد من وضع المناهج التربوية والثقافية عبر المدارس ووسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة الحرام وثقافة النزاهة وحفظ المال، عن طريق إستراتيجية طويلة المدى، لأن تنمية العنصر البشري هي الأساس لتحقيق مبادئ الحوكمة ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ضرورة استقلالية النظام القضائي عن السلطة التشريعية والتنفيذية واعتماد الشفافية في تعيين القضاة وإعطاء الاستقلالية للأجهزة الرقابية: القضاء ومجلس المحاسبة والبرلمان بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

- توضيح القوانين واللوائح وإجراءات تنفيذها لكي لا تكون هناك ثغرات تسمح بتعدد تفسيرها.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

-الكتب:

1. الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد، الشهاوي طارق مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2012.
2. عبد الله عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية

ودورها في هذا المجال، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

3. خضري ياسمين، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، مصر، 2014.

#### -المقالات:

1. البسام بسام عبد الله، الحوكمة الرشيدة- حالة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.
2. بن حسين ناجي، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية- بحوث تطبيقية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، جوان 2009.
3. زروم عبد الحميد، محمد علي، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، مجلة الاسلام في آسيا، المجلد 10، العدد 2، ماليزيا، ديسمبر 2013.
4. الشهبان نوفل قاسم علي، مقومات الحكم الراشد في التنمية، دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 04، جامعة الموصل العراق، 30 جوان 2008.
5. فريد مي، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، مصر، 2006.
6. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، (2009-2010).
7. مولاي لخضر، عبد الرزاق السايح بوزيد، ، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017.

#### -الأطروحات:

1. صفيح صادق، الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2015-2014).

#### -المدخلات:

1. زلديري بلقاسم، بلحسن هواري، أثر المدخل المؤسسي على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية المنعقدة خلال الفترة 04-05 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2006.

2. الصاوي علي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورهما في تعزيز التنمية الإنسانية، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول المساءلة والشفافية، عمان، 2009.  
-مواقع الأنترنت:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 1997. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.pogar.org> تاريخ الإطلاع: 2021/10/20.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الراشد، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 1997. متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.undpaci.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2021/10/05.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### -Articles:

1. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. ,Governance Matters VII :Aggregate And Individual Governance Indicators 1996-2007 , world bank :washington.2008.
2. Knack, S., & Keefer, P. Institutions And Economic Performance : Cross-Country Test Using Alternative Institutional Measures, Economics and politics , Vol 7, No 3, november 1995.
3. Kwiatkowski, D., Phillips, P., Schmidt, P., & Shin, Y, Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?, journal of econometrics, No 54, 1992.
4. Narayan, P. The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests, Applied Economics , Vol 37, No 17, 2005

#### -site web:

1. World Bank, Governance & development, Washington, 1992. <https://doi.org/10.1596/0-8213-2094-7> date de consultation: 15/10/2021.